العدد (1772) السنة السابعة - السبت (17) نيسان 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

هـل مـن جديـد في تجربـة القـوى الديمقراطيـة – العلمانيـة في العراق؟

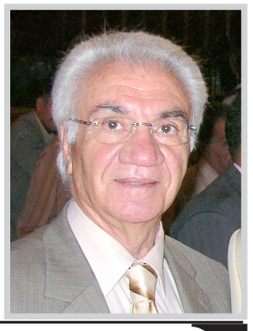

حين يمر الإنسان بتجربة معينة، وحين تكون هذه التجربة لا تمسه وحده بل تمس جمهرة كبيرة من البشر أو شعباً بأكمله، عندها، وحين يمتلك الثقة بالنفس، سيسعى بكل جدية ووعي بالمسؤولية إلى معرفة عناصر ومراحل التجربة من بدايتها إلى نهايتها ومروراً بتفاصيل التحضير لها والحوارات مع الآخرين بشأنها ومسيرتها ومن ثم نتائجها. هذا هو طريق البحث في التجربة، طريق البحث العلمي المسؤول الذي يقف عند دراسة التجربة بكل تفاصيلها من موقع الحياد الفعلي بهدف الوصول إلى استخلاص الدروس منها والتمعن في سبل الاستفادة منها في قادم الأيام. وبغض النظر عن مدى نجاح أو فشل تلك التجربة الذي يمكن أن يتجلى بنتائج الجهد، فلا بد من تقييمها وتقويمها لمصلحة المستقبل. ومن دون هذه المراجعة الصادقة مع النفس لا يمكن التقدم خطوة إلى أمام. وهذه هي مسؤولية كل فصائل التيار الديمقراطي العراقي على امتداد الساحة العراقية ومن جميع القوميات، ولا يمكن إعفاء أي فصيل عن هذا التقييم والتقويم.

كاظم حبيب

(١)

خلال الأعوام المنصرمة مرت القوى الديمقراطية والعلمانية العراقية بتجربة الانتخابات ثلاث مرات، التجربة الأولى ٢٠٠٥ (انتخابات برلمانية عامة) والتجربة الثانية ٢٠٠٩ (انتخابات مجالس المحافظات) والتجربة الثالثة ٢٠١٠ (انتخابات برلمانية عامة).

والتجارب الثلاث غنية بالدروس والعبر لمن يريد أن يتعلم منها ويستفيد في قادم الأيام منها. يدعي البعض أحياناً بأن النجاح في أي عمل يخوضه الإنسان لا يقاس بالنتائج، ولكن هذا القول ناقص، فالنتائج لها أهمية كبيرة حين يرتبط الأمر بالمجتمع وقضاياه الأساسية والتحولات المنشودة في البلاد. النجاح ليس وحده، ولكنه مهم جداً للمسيرة اللاحقة. ولكن الفشل يفترض أن لا يخلق الإحباط والعجز عن التفكير بوضوح وطرح الأخطاء والنواقص بجرأة ومحاسبة النفس قبل محاسبة الآخرين أو وضعها على شماعة الظروف الموضوعية وحدها.

خاضت القوى الديمقراطية، وهي قوى كثيرة وليست قليلة في العراق حقاً ولها ماض مشرف، الانتخابات بصورة منفردة عموماً ومبعثرة على قوائم صغيرة وضعيفة. وكان البعض الكثير يعرف منذ البدء أن الحظ في فوزه ضعيف، إذ أن نشاطه لم يكن بالمستوى المطلوب. وهكذا كان، إذ توزعت القوى والعناصر الديمقراطية في العراق لا على قوائم منفردة وصغيرة حسب، بل وتبعثر بعضهم ليدخل في قوائم كبيرة، ولكنها من وجهة غير وجهته التي ناضل ويناضل من أجلها وفي قائمة ليست من طبيعة فكره وسياساته ومقاصده، بل هي من طبيعة فكرية وسياسية وأهداف أخرى. هذا التبعثر والتشتت وركوب الرأس والعناد من جهة، وهذه الرغبة في التفرد والشعور بالقوة والقدرة على تحقيق ما لا يستطيع غيره تحقيقه وأن مهمته أن يترأس قائمة حتى لو كانت من عدة أفراد ولو لم يكتب لها الفوز من جهة أخرى، قد أعطى أكله المُرة لجميع القوى الديمقراطية دون استثناء. التجربة ضرورية والتعلم منها ضروري أيضاً، ولكن الوقوع في فخ التجارب المتكررة ليس عيباً حسب، بل وإساءة للمجتمع الذي يراد تمثيله أو النيابة عنه والدفاع عن مصالحه. ويفترض التعلم من قول المؤمنين: "المؤمن لا يلدغ من جحر مرتين"، فكيف والحال حين يلدغ الإنسان الديمقراطي والعلماني أكثر من مرتين. فهل ستتعلم قوى التيار الديمقراطي من تجاربها المنصرمة؟ هم وحدهم قادرون على الإجابة عن هذا السؤال، هم الذين يعملون ويتحملون مسؤولية عملهم.

لم تكن هذه المعركة الانتخابية حاسمة قطعاً، بل كانت مجرد دورة انتخابية مهمة لم يستعد لها الديمقراطيون والعلمانيون كفاية ولم يجدوا سقفاً يجتمعون تحته ويتفقون على قواسم مشتركة تمس حياة ومصالح الشعب كله ويمارسون دورهم النضالي من خلال البرنامج المشترك. كما لم تكن هذه الانتخابات تحدياً ديمقراطياً للقوى الإسلامية السياسية ولا لغيرها، فميزان القوى كان منذ البدء واضحاً، ولم يكن يحتاج الإنسان إلى عبقرية استثنائية ليقدر نتائج هذه الانتخابات. لم تكن هناك مفاجئات كبيرة، وقد حاولت الإشارة إلى ذلك في مقال لي نشر في الأسبوع المنصرم في جريدة المدى الغراء.

السؤال هو: ماذا تحتاج قوى التيار الديمقراطي للمنازلة السلمية والديمقراطية في الدورة الانتخابية القادمة؟

يبدو لي أن القوى الديمقراطية والعلمانية بحاجة أولاً إلى ثلاثة أسس للعمل المشترك:

×× الاعتراف المتبادل بالوجود والحق بالعمل المستقل والتواضع الجم في التعامل المتبادل في ما بين قوى هذا التيار وسعيها للتقارب في ما بينها.

×× الاعتراف بأن الانفراد لا يساعدها على تحقيق نتائج إيجابية بل يشتت قوى التيار وأصواتها ويباعد بينها ويضعف تدريجاً حماس العاملين والناخبين.

×× أهمية وضرورة الإدراك بأن الفرقة تضعف الجميع والتجمع يعزز الجميع ويساعدها على تشكيل فريق عمل يعتد به ويسمع رأيه ويحقق للناس مكاسب مطلوبة.

إذ اتفقنا على ذلك عندها نحتاج ثانياً إلى عدة مسائل أخرى:

١ . تعبئة كل قوى التيار الديمقراطي للعمل في صفوف الشعب، وخاصة تلك الفئات الاجتماعية التي تسعى قوى التيار الدفاع عن مصالحها وإرادتها وحقوقها، وهي فئات واسعة وكثيرة في المجتمع العراقي ببنيته الاجتماعية الراهنة. إذ أن علاقة هذه القوى بالشعب ضعيفة وتأثيرها على فئاته المختلفة معطلة إلى حدود بعيدة. وخلال العقود المنصرمة حلت قوى أخرى محلها لا يمكن إزاحتها إلا بالعمل الدءوب والكفاح من أجل كسب ثقة هؤلاء الناس.

٢ . الإدراك بأهمية دور المرأة في المجتمع ومعاناتها اليومية وكذا الشباب، وبالتالي ضرورة التوجه صوبهم والسعي لتأمين تأييدهم من خلال نشاطات وفعاليات وأعمال تضامن في ما بين فئات المجتمع.

٣ . عقد ندوة مشتركة لمناقشة نظام عمل وبرنامج نضالي سلمي وديمقراطي خلال السنوات الأربع القادمة يطرح منذ الآن وليس قبل الانتخابات بفترة قصيرة بحيث لا يصل إلى عيون وأسماع الناخبات والناخبين إلا في فترة متأخرة جداً.

٤ . العمل المسؤول والموضوعي، سواء أكان في المجلس النيابي أو من خارجه، كمعارضة وطنية ديمقراطية تزن الأمور بمنظار مصالح المجتمع وسيادة الوطن واستقلاله وإنهاء وجود القوات الأجنبية وفق الاتفاقيات المعقودة، إضافة إلى مساندة كل جهد يبذل من أجل إنهاء وجود ونشاط قوى الإرهاب.

٥ . الاتفاق على أن نجاح أي مرشح في الإنتخابات القادمة من أي فصيل في التيار الديمقراطي يعتبر مكسباً للجميع، وبالتالي إبداء المرونة والاستعداد للقبول بمختلف المرشحين وبشكل موضوعي من أجل إنجاحه في دائرته الانتخابية وليس التنافس معه بحيث تضيع أصوات ناخبي هذه الكتلة أو تلك في التيار. ولا بأس في اختيار عناصر ديمقراطية مستقلة، سواء أكانوا من بين المثقفين أو الكسبة والحرفيين أو العمال، لكي يصبحوا مرشحين لكل قوى التيار حين تكون لهذه الشخصيات سمعتها الطيبة ومقبولة من الأوساط الشعبية ويقدر نجاحها.

٦ . ومن النافع حقاً أن تبذل الجهود للحصول على إمكانية فتح قناة فضائية تعمل لصالح كل قوى التيار الديمقراطي وتقاد من هيئة تنتخب أو يجري اختيارها من قوى التيار، إذ أن هذا التيار هو بحاجة ماسة إلى صوت إعلامي يجسد رؤية قوى التيار لمستقبل العراق ويمكن وصوله إلى الكثير من الناس في الداخل والخارج.

لا شك أن وعي دروس التجربة شيء والتعلم منها وممارستها شيء آخر. ولكن لا بد من النضال من أجل أن يلتقيا الوعي والممارسة ليحققا ما هو منشود، إذ لا طريق آخر غير هذا الطريق من أجل أن يُسمع صوت التيار الديمقراطي وأن يساهم في رسم سياسة البلاد وتحقيق مصالح الشعب واحترام أرادته. ولا بد أن تتحرك قواعد قوى التيار الديمقراطي والمؤيدين لها ومن يريد أن يراها في المجلس النيابي أو أن تشارك في الحكم لصالح الشعب، أن يلعب دوره في الضغط على كل قيادات قوى التيار لدراسة التجربة وتعميم دروسها بكل وضوح ومسؤولية وبعيداً عن التبرير بأي شكل كان، فالتبرير لن يسهم في الاستفادة من دروس التجارب المنصرمة.

هـل أصبحـت الوحـدة العربيـة مـن الـتراث، أو مـا زلنـا نسعـى إليها؟

إن الوحدة العربية في نهاية التسعينيات من القرن الماضي، وبدايات القرن الحادي والعشرين، بحاجة إلى إعادة نظر جديدة، وبحاجة إلى عدة مشاهد وسيناريوهات حديثة، تتماشى وتتلاءم مع المتغيرات المستجدة التي طرأت على الساحة العربية والساحة الدولية. فهناك عدة مستجدات ومتغيرات طرأت أولاً على الساحة العربية، يمكن أن نستعرض بعضها الآن.

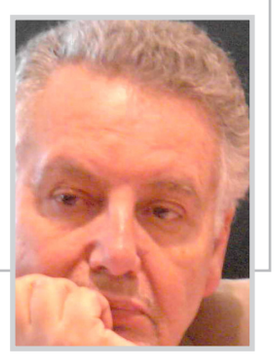

شاكر النابلسي

المستجدات والمتغيرات على الساحة العربية

مما لا شك فيه، أن وميض القومية العربية قد خبا بعد رحيل عبد الناصر، ثم بعد توقيع مصر على اتفاقية كامب ديفيد في ١٩٧٩، ومقاطعة العرب لمصر نتيجة لذلك، ونقل الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس، وطرد مصر منها لأول مرة، منذ إنشاء الجامعة العربية عام ١٩٤٥. وقد أحدث ذلك ردة فعل كبيرة لدى الرأي العام المصري الذي عاد إلى مصريته القديمة، وأخذ يبحث عن عروقه من جديد في تراث الفراعنة. وجدد مفكرون كثيرون، وعلى رأسهم لويس عوض، وحسين فوزي، وتوفيق الحكيم، وغيرهم الدعوة الفرعونية، واستبعاد النظرة القومية، ومشروع الوحدة العربية. وهو ما استعرضه ونقده الناقد المصري الراحل رجاء النقاش في كتابه "الانعزاليون في مصر" عام ١٩٨١. ولكن رجاء النقاش لم يلتفت إلى الأسباب التي دفعت بعض المفكرين المصريين العرب إلى الكفر بالعروبة، والقومية العربية، والعودة إلى الفرعونية. فهذه "الردة" عن الدعوة القومية التي أججها عبد الناصر، جاءت ضمن سياق تاريخي وسياسي، وهو ما أغفله النقّاش. وكان هذا السياق، وقت أن عزل العرب مصر، وقاطعوها، وقطعوا معها كل العلاقات العربية إلى درجة منع عرض الأفلام المصرية المأخوذة عن روايات نجيب محفوظ في الدول العربية، ونقل مقر الجامعة العربية إلى تونس. ولم يتساءل النقاش في كتابه المذكور، عن السبب الذي دعا توفيق الحكيم إلى كتابة مقاله المثير في جريدة "الأهرام"، في هذا الوقت بالذات (١٩٧٨/٣/٣)، والذي دعا فيه مصر إلى نفض يدها من الصراع العربي– الإسرائيلي، ولم يكتبه قبل هذا التاريخ أو بعده.. الخ. ثم جاءت حرب الخليج الثانية في ١٩٩١. وانقسم العرب على إثرها إلى قسمين. قسم أيّد عدوان صدام حسين على الكويت وشرق السعودية (الأردن، واليمن، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وحزب البعث) وقسم آخر (مصر، وسوريا، والمغرب) استنكر العدوان، وبعث ببعض قواته العسكرية لتنضم إلى قوات التحالف الدولي للدفاع عن السعودية والكويت. فزادت هذه الحرب من الفرقة والتجزئة العربية، وزادت من رماد (جمرة) القومية وخبوها.

الفراغ السياسي العربي

خلت الساحة العربية بعد رحيل عبد الناصر – رغم تواضع قدراته الإدارية والسياسية – من قيادة سياسية مؤهلة، لتوحيد قطرين عربيين على الأقل، وخلت من وجود قيادات سياسية مؤهلة، تتولى إدارة دولة الوحدة إدارة سياسية علمية، حكيمة، وعاقلة، وواعدة، ومثمرة في الوقت نفسه، كما تم في الاتحاد الأوروبي مثلاً، وعدم تكرار مأساة الوحدة المصرية – السورية (١٩٥٨–١٩٦١)، وقبلها مأساة الوحدة المصرية – السورية (١٨٣٠–١٨٣٩) التي قادها محمد علي باشا، ونفذها ابنه إبراهيم باشا.

انكفاء الأحـزاب القومية ونشاط الدينية السياسية

لقد شاهدنا كيف خبا الخطاب القومي العربي بخبو تأثير وانتشار الأحزاب القومية، وعلى رأسها "حزب البعث"، و"حركة القوميين العرب"، نتيجة لما فعله حزب البعث، عندما تسلم الحكم في سوريا والعراق من خيبة أمل الناس به، وبمنجزاته السياسية والاقتصادية الثقافية، وانقسامه على نفسه في بقية أنحاء العالم العربي إلى أحزاب وشيع. وكذلك انقسام "حركة القوميين العرب" في نهاية الستينات إلى ثلاث شيع.

وكان أن انتشرت الأحزاب والجماعات الدينية السياسية في العالم العربي، نتيجة لضعف الأحزاب القومية، ووجود الفراغ السياسي في الشارع العربي. فحلت الأحزاب والجماعات الإسلامية محل الأحزاب القومية. وتولت الدول العربية الغنية اليمينية دعمها بالمال والحماية، ثأراً من الأحزاب القومية، ومن دعواتها العدائية ضد اليمين، وتخلصاً من هذه الأحزاب القومية التي كانت ترمي هذه الدول بالرجعية، والارتهان للاستعمار الغربي والأمريكي خاصة. وكان على رأس هذه الأحزاب والجماعات الدينية الإسلامية "جماعة الإخوان المسلمين"، و"حركة حماس"، و"جبهة الإنقاذ الجزائرية"، وغيرها من عشرات التنظيمات الإسلامية، التي ملأت الشارع العربي ضجيجاً ودما.

الصراع العربي – الإسرائيلي بين "نعم" و "لا"!

شهد العرب في نهايات القرن العشرين محاولتين سياسيتين لإنهاء الصراع العربي– الإسرائيلي. فكانت معاهد السلام الإسرائيلي – المصري (اتفاقية كامب ديفيد) عام ١٩٧٩. وكانت "اتفاقية أوسلو" عام ١٩٩٣ بين الفلسطينيين وإسرائيل. كما كانت معاهدة السلام الإسرائيلي – الأردني (اتفاقية وادي عربة) عام ١٩٩٤. إلا أن هذه المعاهدات والاتفاقيات لم تتمكن من إحلال السلام الشامل بين إسرائيل من جهة، ومصر والأردن والفلسطينيين من جهة أخرى. واكتفت الدول الثلاث (إسرائيل، ومصر، والأردن) بتبادل السفراء، وببعض العلاقات التجارية بموجب اتفاقية الكويز Qiz، وهي اختصار لمصطلح "المناطق الصناعية المؤهلة" Industrial Zones Qualified

وهي اتفاقية تجارية بين إسرائيل ومصر والأردن من جانب وأمريكا من جانب آخر، تقضي بإقامة مناطق صناعية في مصر والأردن للإنتاج، شرط استعمالها ١١٪ من المواد الخام الإسرائيلية، مقابل السماح لهذا الإنتاج بدخول الأسواق الأمريكية، مُعفى من الرسوم الجمركية. وقد استفاد الأردن من هذه الاتفاقية، ووصل ما تمّ تصديره لأمريكا بموجب هذه الاتفاقية أكثر من مليار دولار، في حين لم يتعدَ قبل هذه الاتفاقية ٥ ملايين دولار. أما الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، فلم ينته، بل أخذ يتأجج ويتصاعد عاماً بعد عام، وخاصة بعد رحيل ياسر عرفات، وعدوان إسرائيل على غزة، وإصرار إسرائيل على بناء المزيد من المستعمرات في القدس، وتوقف المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية، مما أربك إدارة أوباما، التي سبق وتعهدت بإحلال السلام، وإقامة الدولة الفلسطينية.

إذن، إنهاء الصراع الإسرائيلي – العربي كان سراباً وحلماً رومانسياً. فقد تجدد هذا الصراع المسلح عام ٢٠٠٦ بين لبنان وإسرائيل. وهو مرشح – ربما – في الأيام القادمة لمزيد من التصعيد على ضوء التطورات النووية الإيرانية الأخيرة.

وها هم العرب يقتربون حيناً ويبتعدون حيناً آخر عن مائدة المفاوضات، ولكنهم يبشّرون بالسلام القريب مع إسرائيل، خاصة بعد طرح المبادرة السعودية للسلام، في مؤتمر قمة بيروت عام ٢٠٠٢، والتي ما زالت تراوح مكانها، دون أن تستجيب إسرائيل لها، مما دعا عدة مسؤولين عرب في مؤتمر القمة العربية، في سرت الليبية ٢٠١٠ ، إلى المطالبة بإسقاطها، والكفّ عن تبنيها.

هل انتهت القومية العربية؟

لا شك، أن اقتحام الدبابات الإسرائيلية لأول عاصمة عربية في العام ١٩٨٢ واحتلالها، والعرب من الإخوان والخرفان، يتفرجون، ولا مقاومة، أو نجدة عربية، لهذا الحدث التاريخي الصارخ، قد رسخ اليقين في رأس كل عربي، بأن "القومية" العربية قد انتهت منذ ذلك الوقت. وأن معاهدات الدفاع المشترك العسكرية، قد مزقتها أقدام غزاة لبنان، وفاتحي بيروت الإسرائيليين. وأن "القومية" العربية منذ عشرات السنين، لم تكن غير شعار سياسي، وبطاقة دخول، تنتهي صلاحيتها، عند حدوث أول مواجهة عسكرية مع إسرائيل. وأن "الوحدة" العربية، ونظرياتها بحاجة إلى إعادة نظر من جديد. وكما قال في حينها الزعيم الليبي معمر القذافي، فإن "كل النظريات العربية السائدة انتهت بمعركة بيروت ١٩٨٢. وبعد ذلك، بدأت تظهر مُسميات الأمة المصرية، والأمة اللبنانية، والأمة الجزائرية، وغيرها من الأمم العربية، التي هي في حد ذاتها عاهات قديمة." (مجلة "الوحدة"، عدد ١٣، ١٩٨٥، ص ١١٩).

مصر: التوبة من (ها النوبة)!

ويبدو أن مصر لن تضع نفسها مرة أخرى، في جُحر الأفاعي لكي تُلدغ مرة أخرى، كما لُدغت في سوريا عام ١٨٣٩ و ١٩٦١. وقالت سراً وجهراً، لكل من يراودها عن نفسها، في شأن الوحدة العربية: التوبة من تلك النوبة!

فرفضت مصر، وهي حجر الزاوية في الوحدة العربية – في عهد مبارك – الدخول في أية مشاريع وحدوية جديدة، مكتفية بما أصابها من مشاريع الوحدة السابقة، في عهد محمد علي باشا، وعهد عبد الناصر (مع سوريا) وفي عهد السادات (مع ليبيا وسوريا)، مُلتفتة في عهد مبارك إلى البناء الداخلي، وخاصة البناء الاقتصادي، الذي كانت نتيجته أن قفز دخل الفرد المصري من ستمائة دولار في السنة، في الثمانينات، إلى ١٤٠٠ دولار في السنة نهاية التسعينات، ولكنه تراجع فيما بعد نتيجة لانفجار القنبلة السكانية، بحيث قفز تعداد سكان مصر من ٣٠ مليون نسمة في عام ١٩٥٢ إلى ٨٤ مليون نسمة في ٢٠١٠. ورغم تعزيز وضع الجنيه المصري، وإقبال رأس المال الأجنبي والعربي على مزيد من الاستثمارات في مصر، إلا أن كل هذا لم يفلح في رخاء المصريين، الذين ما زالوا يعانون من الفقر والجوع.

لقد عادت مصر إلى نفسها، وابتعدت عن المشاريع القومية العربية المُهلكة، وانشغلت بمشاكلها الداخلية، وإعادة ترتيب وترميم البيت المصري، الذي تركته العهود السابقة متصدعاً آيلاً إلى السقوط، لولا حكمة مبارك، وحنكته السياسية، وعقلانيته الواقعية، وعدم انسياقه وانصياعه لغوغائية الشارع المصري والعربي، التي جلبت لمصر الكوارث، في عهد عبد الناصر خاصة.

زيادة طين "الوحدة" العربية بلّة

ومما زاد الطين بلّة، تدهور الاقتصاد العربي تدهوراً كبيراً (عدا الدول المنتجة للنفط والغاز). كذلك، فإن انهيار العلاقات السياسية العربية انهياراً مفزعاً، نتيجة لحرب الخليج في ١٩٩١، حيث قضت على البقية الباقية من الموارد العربية، وأغرقت الأغنياء في ديون طائلة، لم يبرأوا منها إلا بعد عام ٢٠٠٥.

رحيل الحكماء والعقلاء العرب

وفي نهاية القرن العشرين، وبداية القرن الواحد والعشرين رحل أكثر الحكام العرب حكمة وعقلانية كالرئيس السادات، والرئيس بورقيبة، والأمير جابر الأحمد الصباح، والملك حسين، والملك الحسن، والملك فهد، وحافظ الأسد، وياسر عرفات. وهؤلاء كانوا من أكثر الحكام العرب تأثيراً في الساحة السياسية العربية والإقليمية. وتولى جيل جديد من الشباب الحكم في سوريا والأردن والمغرب. وكذلك تم تجديد ولاية عدة رؤساء للمرة الثالثة والرابعة والخامسة، مع وعد بعض الشعوب بمنح الولاية لمدى الحياة لبعض الرؤساء، شرط أن لا يولوا أبناءهم من بعدهم كما حصل في سوريا. فقد نادى بعض الصحافيين المصريين باقتراح تولّي الرئيس مبارك رئاسة الجمهورية مدى الحياة، شرط أن لا يولّي من بعده ابنه جمال، أسوةً بما فعل الرئيس حافظ الأسد. مما يوحي بعدم حدوث تغييرات جذرية في العالم العربي، وبقاء الأوضاع على ما هي عليه تطبيقاً للحكمة السياسية العربية الحديثة السائدة القائلة:

" لا استقرار بدون استمرار".

لم يعد أحد مهتماً بالوحدة العربية

لقد لاحظنا في نهايات القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، انصراف جزء كبير من المثقفين العرب إلى معالجة محاور ليست سياسية قومية صرْفة، كالعولمة، والاستشراق، وهجرة الكفاءات العربية إلى الغرب، وسلطة المثقفين، ومثقفي السلطة، والدراسات الإسلامية ذات المناهج الحديثة والحفريات العلمية والاكتشافات الجديدة، التي استحوذت على اهتمام كثير من القراء والمتابعين. كما لاحظنا الابتعاد عن الموضوعات القومية السياسية، التي لم تعد تجذب اهتمام القراء، الذين ضاقوا ذرعاً بهذه الموضوعات المتكررة، التي لا جديد فيها، كالقومية العربية، والاشتراكية، والوحدة، وإصابتهم باليأس، والضجر، وفقدان الأمل في تحقيق وعودها.